مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية "نموذج مقترح"
اسم الكاتب: مجد عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4645
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية "نموذج مقترح"

مجد عمران *

(تاريخ الإيداع 22 / 10 / 2014. قُبِل للنشر في 15 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية، والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة (2008–2013). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي. أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي .كما أوصت على ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات، واقترحت الدراسة نموذج تم اختباره تطبيقياً لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر المذكورة على درجة الأمان المصرفي وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفي المطلوبة لكل مصرف.

الكلمات المفتاحية : الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، معدل العائد على الموجودات.

* ماجستير علوم مالية ومصرفية – قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

The Effect of the banking risks in the degree of banking security in the commercial banks operating in Syria "Proposed Model"

Majd Omran*

(Received 22 / 10 / 2014. Accepted 15 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

The study aims to identify the role of financial analysis through the financial ratios to predict the degree of banking security business for private banks operating in Syria, And identify factors influencing safety in Syrian banks, and prediction by using a model study based on financial analysis of financial ratios sample banks during the period studied (2008-2013). The study found a range of results, most notably a relationship and impact between liquidity risk and capital risk and rate of return on assets and the rate of the banking security in the study sample banks. No statistically significant correlation between credit risk and interest rate risk and Security Bank. The study showed that the risk of capital has the greatest impact on banking security. It also recommended the need for a balance between security and the liquidity risk and the credit risk and capital adequacy and the rate of return on assets, The study suggested model that was tested to determine the practical effect of risk factors on banking security and detect the influence of each factor in the degree of security required for each bank banking.

Keywords:Security Bank, credit risk, liquidity risk, interest rate risk, the risk of capital, rate of return on assets

* Master of Science banking and financial ،banking and insurance department Faculty of Economics ،University of Damascus, Syria

مقدمة :

تشكل المصارف والمؤسسات المالية دعامةً أساسيةً مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أية دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي ،من خلال مايُقدمه من خدمات التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل أوراق مالية وفتح اعتمادات مستندية وغيرها من الخدمات المصرفية. وتتعرض هذه المصارف إلى العديد من المخاطر أهمها: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق وغيرها، حيث تؤثر هذه المخاطر على أداء المصرف وربحيته وعلى سلامة أصوله وبالتالي سلامة أموال المودعين. ونتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية، تطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها .ومن أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً هي النسب المالية التي تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية .

أهمية الدراسة وأهدافه:

ترجع **أهمية** هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية الأمان المصرفي وتحقيق درجة عالية منه بالنسبة للمصارف وذلك للمحافظة على توظيفاتها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق أكبر عائد ممكن عند أقل مستوى للمخاطرة المصرفية، والتعرف على مؤشرات النجاح والفشل مما يساعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي ومعرفة أثر كل من مخاطر السيولة والائتمان، ورأس المال ،ومخاطر سعر الفائدة، على درجة الأمان المصرفي للمصارف.

تهدف الدراسة الى :1- بيان دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. **2**- التعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وقياس تأثيرها في المصارف الخاصة العاملة في سورية. **3**- التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**،[1]. وتم وصف الحالة أو الظاهرة أو النسبة المدروسة وتحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة وذلك من خلال حساب بعض النسب المالية.لقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة، وإجراء الاختبارات على البيانات المالية بعد حسابها عند درجة معنوية معيارية 0.05 وذلك لاختبار صحة الفرضيات والحصول على النموذج المقترح .وقد تأكد الباحث قبل اختبار فرضيات الدراسة من شروط الانحدار وهي :

قيم المتغير المستقل ثابتة وغير عشوائية ،الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر، عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث كانت قيمة durbin – Watson في جميع الاختبارات بين الواحد وال2،

[1] **الفرا، ماجد، مقداد، محمد،" مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية"، فلسطين، غزة الفرا، المقداد ، 2004، ص59.**

الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت ، ومن ثم تم اختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة واستنتاج معادلة الانحدار.

المنهج الاحصائي :سيتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لعرض وتحليل نتائج الدراسة احصائياً واختبار الفرضيات. وإجراء الاختبارات الاحصائية للتأكد من معنوية النموذج وقدرته على التنبؤ في المستقبل .

مشكلة البحث: باعتبار المصارف هي إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي حيث تكمن مشكلة الدراسة في وجود مؤثرات قد تكون ذات أثر سلبي على درجة الأمان المصرفي إذ يتوجب على إدارة المصارف دراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي والتحديات التي تواجهها واقتراح حلول مناسبة لتخفيف أو تجنب آثار المخاطر المصرفية على أداء وربحية المصارف.ومما سبق فإن مشكلة الدراسة تتجسّد في السؤال الرئيس التالي :

ماهي العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي ؟ وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مقدار تأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي ؟.
- ماهو مقدار تأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي ؟.
- ماهو مقدار تأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي؟.
- ماهو مقدار تأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي ؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال الرئيسي للبحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (درجة الأمان المصرفي) وبين (المتغيرات المستقلة): 1- مخاطر السيولة. 2- مخاطر الائتمان. 3- مخاطر رأس المال. 4- مخاطر سعر الفائدة.

مجتمع وعينة البحث: إن مجتمع الدراسة في هذه الدراسة هو القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية، وأما عينة الدراسة فهي عينة من المصارف السورية الخاصة وقد تم اختيار العينة من المصارف الخاصة نظراً لتوفر البيانات كاملة وصعوبة الحصول على البيانات من المصارف العامة إضافة إلى وجود إدارة مخاطر متقدمة في هذه المصارف(البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف سورية والخليج، بنك سورة والأردن).. خلال الفترة الزمنية من عام 2008 وحتى عام 2013 وتم اختيار بداية السلسلة عام 2008 نظراً لأن أغلب المصارف الخاصة عينة الدراسة كانت قد بدأت عملها في عام 2008 و لاتتوفر بيانات لكافة المصارف الخاصة في الأعوام السابقة حيث كانت قيد التأسيس .

متغيرات البحث: تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي حيث تتمثل متغيرات الدراسة: **أ- المتغيرات المستقلة:**

1. مخاطر السيولة: تقاس من خلال النسبة التالية : الموجودات السائلة / إجمالي الودائع[2]
2. مخاطر الائتمان: تقاس من خلال النسبة التالية: (مخصصات الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض)[3]

[22] **Crouhy,Michel , dang alai and robert mark ,(2001),risk management , mc craw hill, newyork,p225**

[3] **حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007، ص239.**

3. مخاطر رأس المال: يتم قياسها من خلال الوقوف على ملاءة رأس المال حسب المعادلة التالية :3رأس المال المساند والأولي / الموجودات المرجحة بالمخاطر [4]

4. مخاطر سعر الفائدة: الموجودات الحساسة لتقلبات سعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة[5]

5. مخاطر العائد : يتم قياسها من خلال الربح الصافي بعد الضريبة / إجمالي الموجودات.

ب- المتغير التابع: الأمان المصرفي وهو يشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية (Operating process)

درجة الأمان المصرفي: = حقوق الملكية Equity / إجمالي الموجودات total Assets[6]

تم التعبير عن درجة كل نوع من المخاطر بنسبة مالية تعطي تقييم كمي للخطر المقصود، وقد تم اختيار النسب من خلال الرجوع إلى المراجع الخاصة بالمخاطرة المصرفية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع حيث أن هذه المخاطر يمكن التعبير عنها بنسب مالية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (خريوش والزعبي والعبادي 2004) بعنوان" العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردينة، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها 13 بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المصرف المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (1992- 2002)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث من خلاله تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر تدني رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

2- دراسة (benston, 2000) بعنوان "محددات هيكلة رؤوس أموال البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية، هدفت الدراسة إلى تحليل محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنظيم هيكلية المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رؤوس أموالها وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، مع العمل على إعداد موائمة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي.(financial leverage).

---

[4]، حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام" ,الإدارة الحديثة في البنوك التجارية, السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية – البنوك العربية"،الإسكندرية :الدار الجامعية ٢٠٠٤ م ، ص273- 277.

[5] حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية" ,مدخل معاصر في الإدارة المالية"،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2002. ص354.

[6] Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , "Bank Management . " 4th ed. , John Wiley & Son's Inc. U.S.A , 1994, p 160

3) دراسة (amiyatosh purnanandam,2004) بعنوان: هل الأمان المصرفي مسؤول عن ضيق تكلفة التمويل ؟ هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (1997-2003) لنحو أكثر من 8000 مصرف لأكثر من 25 مشاهدة ربع سنوية، وقد تم استخدام نموذج تحليل (panel data) لتحقيق هدف الدراسة، وأشارت نتائج الاختبارات التي أجرتها الدراسة (hausman test, f-test) إلى أن طريقة (fixed effect) تعتبر الطريقة المثلى لإجراء ذلك التحليل، و خلصت الدراسة في نتائجها ومن خلال نموذج (fixed effect) إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين احتمالات الإفلاس للبنك وبين معدلات الأمان المصرفي أيضاً أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة ومعدلات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلى أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار 10% سيؤدي إلى الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار 0.25% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة على المصارف، وبالتالي زيادة معدلات الأمان المصرفي، فيما تشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان على قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد على العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية على سياسة المصارف المستقبلية، مما يساهم في تسهيل حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

4) - دراسة (صباح،2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين: تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج محاسبي قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني .وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على الموجودات وأظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان.وأوصت بإجراء التحليل المالي للقوائم المالية لدورها الفاعل في بيان الوضع المالي للمصارف، ودوره في ترشيد القرارات وتطبيق السياسة المناسبة لإدارة المخاطر المصرفية وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

5)-: دراسة (كوكش ، 2012) در التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي[7] :تهدف الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف السورية ، وأهم العوامل المؤثرة فيه ، والتنبؤ بهذه الدرجة لكل مصرف على حدة ، واعتمدت الدراسة على الاختبارات الاحصائية (تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات، واستخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية لعينة من المصارف السورية خلال الفترة (2007-2010)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى القطاع المصرفي،و تعتبر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي ، ويعتمد القطاع المصرفي في الحصول على أمواله على المصادر الخارجية حيث تعتبر الودائع أهم هذه المصادر ،ويتأثر القطاع المصرفي الخاص إيجاباً بانخفاض معدلات الفائدة وسلباً بارتفاعها، ويرتبط الأمان المصرفي بعلاقة طردية مع كل من متانة رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية وعلاقة عكسية مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة .

---

[7] **كوكش ، ربا ، 2012، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الامان المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق .**

ومايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تعتبر هذه الدراسة إضافة للدراسات السابقة لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة التي لم تتطرق اليها الدراسات مجتمعة، والتي كان من أهمها: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، حيث تطرقت غالبية الدراسات إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة: بمعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على حقوق الملكية ،معدل العائد على الاستثمار، مخاطر رأس المال، مخاطر الاستثمار، مخاطر السيولة، أما مخاطر سعر الفائدة فلم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة. وستقوم الدراسة بتحديد نموذج يمكن الاعتماد عليه لقياس درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في سورية حيث اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك الخاصة السورية عددها ثمانية مصارف كعينة من المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري وإجراء التحليل المالي على بياناتها المنشورة والتقارير السنوية باستخدام أساليب احصائية للوصول لنموذج يمكن الاعتماد عليه في قياس درجة الأمان المصرفي والتنبؤ بها في المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري.

❖الإطار النظري للبحث : 1- المخاطر المصرفية والأمان المصرفي وطرق قياسها:

تعرف المخاطرة في مجال العمل المصرفي بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.[8] وتواجه المصارف العديد من المخاطر خاصة خلال السنوات الأخيرة من أجل تحقيق عائد مناسب، وهذا يعني أنه من الضروري للمصرف قياس المخاطر التي يواجهها وحدود هذه المخاطر من أجل تحقيق معدل العائد المقبول.و تختلف وجهات نظر الأدبيات الاقتصادية عند الحديث عن تقسيمات أنواع المخاطر، فبعض الآراء ترى إن صانع القرار يواجه فقط نوعين من المخاطر هي: مخاطر الأعمال والمخاطر المالية[9]. بالطبع المصارف والمؤسسات المالية تواجه كغيرها من المنشآت هذه الأنواع من المخاطر، إلا أنه نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطة أعمال المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المخاطر الخاصة بهذا القطاع (المالي والمصرفي) وفيما يلي نورد أهم هذه المخاطر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية:[10]

أ-: **مخاطر الائتمان** : وهي بالتعريف تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة، سواء بالمبلغ أو الوقت المحددين. حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر[11].

وترتبط المخاطر الائتمانية بالتزام الطرف المقابل الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد والمتفق عليه، ويتمثل حدوثها بإخلال ذلك الطرف بالتزاماته المتمثلة بدفع ما توجب عليه من نفقات خدمة القرض (المبلغ الأساسي

---

[8] Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9.www.hm-treasury.gov.uk

An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004 P1[9] Hill International Edition, P535[10] Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw ، 2009, p53

[11] أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد – إدارة الائتمان – دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى، ، عمان – الأردن. 213,1999

والفوائد المستحقة، الأمر الذي يترتب على تلك المؤسسات خسائر مالية قد تهدد وجودها في حال تجاوزها حداً معيناً.).
وهناك العديد من مقاييس المخاطر الائتمانية: [12]

١- القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات = %

٢- الموجودات الخطرة / إجمالي الموجودات = %

3- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض = %

وتقيس النسبة رقم (3) قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوك في تحصيلها أو معدومة ،وتقاس هذه المخاطر من خلال نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات[13].وهي النسبة المستخدمة في الدراسة وهي الأقرب لدراسة المخاطر الائتمانية من غيرها من النسب، حيث تقيس المخاطر الائتمانية التي يقدرها المصرف كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناءً على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (المخصص الخاص) يعني أن هناك جزءاً من القروض المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة عملية الإقراض.

ب- :مخاطر السيولة: قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني، (ماتحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون تأخير [14]) أما مخاطر السيولة يمكن تعريفها إنها (التباين في صافي الدخل والقيمة السُّوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات) [15]، وهي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطراً لبيع موجودات في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ[16].إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، ومن هذا المنطلق على إدارة المصرف أن تتجنب الإفلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطاتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الاخرى لتلبية السحوبات أو لمنع اقتراض جديد وعليه ينبغي اتخاذ الاجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل

---

[12] حنفي ، أبو قحف ،2004،مرجع سابق ، ص273-276

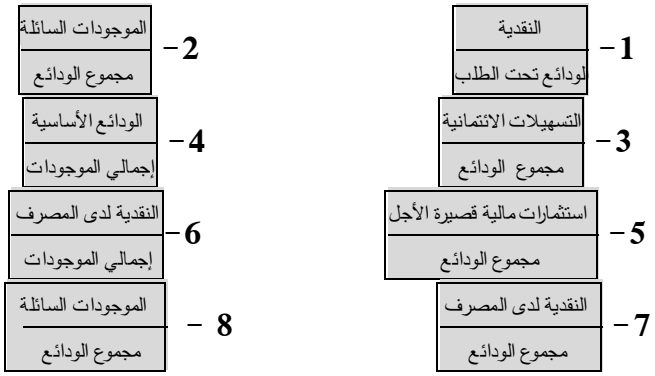
[13] النعيمي، شهاب الدين،" قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات- ٢٠٠٢ م،)العلوم الإدارية- ، المجلد) ٢٩(، العدد(1) ، ص193

[14] الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٠ م،" إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن،عمان .ص93

[15] التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي.– الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) – دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمإن، الأردن. 2004، ص112

[16] جبر ، هشام،2006،إدارة المصارف – أصولها العلمية والعملية – " الطبعة الثانية ، عمادة البحث العلمي – جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، نابلس. ص276

وإدارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة، والاحتفاظ برصيد نقدي وموجودات سائلة وشبه سائلة.[17] وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة أن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم إلى سحب ودائعهم فجأة مما يعرض المصرف للإفلاس. وهناك بعض النسب التي تقيس السيولة[18] :



وتمثل الموجودات السائلة: النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي والمؤسسات المالية، أما مجموع الودائع فتمثل الالتزامات القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل مثل: الودائع الجارية، والودائع لأجل، وودائع التوفير، إضافة إلى ودائع البنوك والمؤسسات المالية والمصرف المركزي ،وتعكس هذه النسبة قدرة الموجودات السائلة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.

ج- :مخاطر السوق: هي المخاطر المنتظمة التي تنشأ نتيجة التغيُّر في الظروف الاقتصادية والسياسية، أي التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر ينعكس تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث هي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، أسعار الفائدة، أسعار الصرف). تكمن خطورة مخاطر السوق أنها لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للمصرف، أو، بيع أدوات مالية أو أصول، وإنما تنتج عن التغيرات فير المرغوبة أو التي ليست في صالح المصرف. **أهم المخاطر السُّوقية:** مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف [19]

♦**مخاطر تغير سعر الفائدة:** وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة، وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف. [20].حيث إن تقلب أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً، يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف،. وتعرف بأنها مخاطر انخفاض عوائد الفوائد من الموجودات المربحة وارتفاع تكاليف مصادر الأموال مما يؤدي إلى تقليل هامش الفوائد وصافي الدخل، ويعود الفارق بين عوائد الفوائد وتكاليفها إلى قرارات الإدارة حول مكونات محافظ المصرف. [21]

---

[17] حشاد، نبيل،. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية – الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص42

[18] عقل ، مفلح ،2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.ص330.

[19] حشاد، نبيل، 2005، مرجع سبق ذكره، ص38

[20] مطر، محمد وثيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية – دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، ، عمان، الأردن، 2005،ص42.

[21] شماع، خليل، طبيبعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350

١- مخاطر معدل الفائدة = الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة / المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة

الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة هي : الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل (لغرض المتاجرة) ،القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل. المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة هي: الودائع التي تتصف بقصر الأجل وودائع المصارف والمؤسسات المالية، وودائع المصارف المركزية ،والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء، ، القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها المصرف سواء من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى.

♦**مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات[22]. حيث تسعى المصارف إلى توظيف جزء من أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة، وتنويع محفظة أصولها لتخفيض المخاطر من جهة أخرى[23].

د- :مخاطر رأس المال: تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والتشغيل، والمخاطر الأخرى المحتملة[24]. وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السُّوقية للأصول والقيمة السُّوقية للخصوم[25].فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر المصرف الأخرى فبزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف، يزيد مقدرا رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه ،كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف[26].وتوجد عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك في المصرف التجاري أهمها مايأتي[27] :

1- رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات

2- رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات ذات المخاطر

ويقصد بالموجودات ذات المخاطر، هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي، والأرصدة لدى المصارف الأخرى، والسندات التي تصدرها الحكومة، سواء أكانت حوالات خزينة أم

---

[22] حماد. طارق عبد العال،.إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،.ص206

[23] عبدالله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، مرجع سابق ص115

[24] محمود، عبد العزيز محمود،.الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003.، ص78

[25] الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، ص44.

[26] حمّاد ، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003،ص95.

[27] حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007، ص239

سندات قرض، وسائر القروض للدوائر الحكومية، أو شبه الرسمية بضمانة الحكومة ويشير المختصون[28]. وبالتالي الموجودات ذات المخاطر هي تلك الموجودات التي قد يتعرض المصرف من إجراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالقروض، والاستثمارات طويلة الأجل .وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية ،ويطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة، وهذا يذكرنا بمقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى تقضي أن لاتقل نسبة رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) إلى الموجودات الخطرة (8%)[29] .

3- $$\text{رأس المال الأولي ورأس المال المساند} \over \text{الموجودات الخطرة} = \%$$

تشير النسبة رقم (3) إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الموجودات قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، يعني هذا أن المصرف الذي تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات 10% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة الموجودات بنسبة أكبر عن مصرف آخر تبلغ النسبة لديه 5%.ونلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من الرفع المالي و العائد على حقوق الملكية ومخاطر رأس المال حيث أنه عندما يقرر المصرف زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية يكون كبيراً [30].

هـ- الأمان المصرفي: يقصد بالأمان المصرفي الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ،ومخاطر سعر الفائدة ،ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة، و مدى ملاءمة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني والعدد اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرنه على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، وهناك نسبة تقيس درجة الأمان المصرفي (Bank Hedging) تشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية[31] .

الأمان المصرفي = $$\text{حقوق الملكية (Equity)} \over \text{إجمالي الموجودات (Total Assets)}$$

❖الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات:

قبل القيام باختبار الفرضيات وتحليل نموذج الانحدار لابد من تحديد طبيعة البيانات لمتغيرات الدراسة، إن كانت تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري أو أي توزيع آخر وتم إجراء اختبار كلوموجروف – سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov)[32]،لاختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسة (الأمان المصرفي، مخاطر

---

[28] Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey *"Corporate Finance"*, McGraw-Hill, ,2004,p397.

[29] Madura, J, *Financial Markets and Institutions*, South-Western College Publishing, pp. . (2001) ,p488-508

[30] حنفي . أبو قحف ، 2004.، مرجع سابق ،ص277.

[31] خريوش والزعبي ، العبادي ،العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي في المصارف الأردنية ، دراسة ميدانية 2004،،ص61.

[32] سليمان ، أسامة . ربيع ، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الطبعة الثانية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، 2007. ص 114.

السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال ،) يعد هذا الاختبار أحد أهم الاختبارات اللابارامترية للعينة الواحدة، قدمه العالمان الروسيان كلمجروف و زميله سميرنوف، ويهدف إلى اختبار جودة مطابقة التوزيع المشاهد للبيانات بأحد التوزيعات النظرية المختلفة و التي تشمل التوزيع الاعتدالي، والتوزيع الموحد، و التوزيع الأسي و توزيع بواسون .والصورة الأكثر شيوعاً واستخدماً لهذا الاختبار تتمثل في مقارنة التوزيع المشاهد بالتوزيع الطبيعي و ذلك للكشف عن مدى اعتدالية توزيع البيانات، على اعتبار أن الاعتدالية شرط مهم من الشروط اللازم توافرها للبيانات ينبغي استيفاؤه والتحقق منه قبل استخدام كثير من الاختبارات اللابارامترية [33].وتوصلنا للنتائج التالية:

أ-: اختبار التوزيع الطبيعي لدرجة الأمان المصرفي للمصارف عينة الدراسة :وبتطبيق اختبار أن التوزيع يخضع للتوزيع الطبيعي المعياري التوزيع الاحتمالي حيث تم اختبار الفرضيات التالية

H_0: توزيع بيانات العينة المسحوبة من المجتمع المدروس لايختلف عن التوزيع الطبيعي

H_1: توزيع بيانات العينة المسحوبة من المجتمع المدروس يختلف عن التوزيع الطبيعي وتبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف لدرجة الامان المصرفي بأن القيمة المطلقة (Sig) للاختبار بلغت (0.500) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05) و بالتالي نقبل الفرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن معدلات الأمان المصرفي تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (1) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
الأمان المصرفي	.157	48	.0.500(*)

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss.

ب- : اختبار التوزيع الطبيعي لمخاطر السيولة : تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف بأن القيمة المطلقة لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) بلغت (0.2) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن بيانات مخاطر السيولة تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (2) Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
مخاطر السيولة	.078	48	.200(*)

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائيspss

[33] القضماني ، عادل ،.ابحاث في تحليل البيانات باستخدام spss، منهجية البحث العلمي ، محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج spss في العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق،2011

ج- :اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف بأن القيمة المطلقة لاختبار(Kolmogorov-Smirnov) بلغت (0.700) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن بيانات مخاطر الائتمان تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (3) Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
مخاطر الائتمان	.257	48	.700(*)

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائيspss

د- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطرة رأس المال للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف يتبين لنا بأن القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.10) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن بيانات مخاطر رأس المال تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (4) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
مخاطر رأس المال	.189	48	.100(*)

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائيspss

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف يتبين لنا بأن القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.600) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن بيانات مخاطر سعر الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (5) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
مخاطر سعر الفائدة	.441	48	.600(*)

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائيspss

د – اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر العائد للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف – سميرنوف يتبين لنا بأن القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.600) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يُمكن القول إن بيانات مخاطر سعر الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (6) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
د مخاطر العائد	.172	48	.400(*)

ومنه نجد أن كلاً من بيانات المتغيرات (معدلات الأمان المصرفي، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال ، مخاطر العائد) للمصارف عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

هـ – اختبار الفرضيات:

يشترط في التحليل الاحصائي استقلال المتغيرات العشوائية أو البواقي، ومعنى هذا الشرط أن الخطأ في مشاهدة معينة يكون مستقلاً عن أية مشاهدة أخرى وتسمى هذه الحالة بالارتباط الذاتي للأخطاء وينشأ الارتباط الذاتي للمتغيرات بسبب التوصيف الخاطئ للنموذج الرياضي الممثل لعلاقة الانحدار أو إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي لم تدخل في النموذج ويتم الكشف عن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء باستخدام اختبار دارين وواتسن (Durbin–Watson) حيث كلما كانت قيمة مؤشر الاختبار قريبة من قيمة (2) وأكبر من (1) تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات [34] تم إجراء اختبار دارين وواتسن وسيتم إيضاحه في تفسير اختبار الفرضيات.

لاختبار الفرضيات لابد من دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة.، مخاطر العائد) على المتغير التابع (الأمان المصرفي)، حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة. وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي من خلال مصفوفة الارتباط أنّ قيمة معامل الارتباط بين الأمان المصرفي ومخاطر السيولة (–0.260) وهي قيمة صغيرة نسبياً حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.037) أقل من مستوى الدلالة المعياري(0.05)، وبالتالي قيمة معامل الارتباط معنوية ولها دلالة احصائية الأمر الذي يدلّ على وجود علاقة ارتباط غير قوية وعكسية ومعنوية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة في المصارف عينة الدراسة، مما يعني أن زيادة مخاطر السيولة لدى المصرف تخفض من درجة الأمان المصرفي فيه. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان (0.011–) وهي قيمة صغيرة مما يدل على ضعف العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط(sig= 0.472) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائيا وليس لها دلالة معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر سعر الفائدة (0.037) وهي قيمة صغيرة مما يدل على ضعف العلاقة

[34] العبيد ، عبد الرحمن ،معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss ، 2009، منشورات جامعة حلب ، جامعة حلب ، سورية،ص127

بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط (sig= 0.402) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائيا وليس لها دلالة معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة وهذه نتيجة طبيعية نظراً لأن تغيرات سعر الفائدة وماينجم عنها من مخاطر مرتبطة بقرارات السلطة النقدية (مصرف سورية المركزي) وليس خاضع للسوق وبالتالي عدم وجود علاقة بينها وبين درجة الأمان المصرفي.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال (0.890) وهي قيمة كبيرة جداً مما يدل على قوة العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال في المصارف عينة الدراسة وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط(sig= 00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائيا ومنه نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية جداً وإيجابية وذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر العائد (–0.633) وهي قيمة جيدة مما يدل على وجود علاقة عكسية جيدة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر العائد في المصارف عينة الدراسة وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط(sig= 00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائيا ومنه { نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية وذات دلالة احصائية بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة}

الجدول رقم (7) Correlations (مصفوفة الارتباط ومعنويتها)

		الأمان المصرفي	مخاطر السيولة	مخاطر الائتمان	رأس مخاطر المال	سعر مخاطر الفائدة	مخاطر العائد
Pearson Correlation	المصرفي الأمان	1.000	−.260	−.011	.890	.037	−.633
Sig. (1-tailed)	المصرفي الأمان	.	.037	.472	.000	.402	.000
	العائد مخاطر	.000	.245	.313	.000	.424	.

المصدر: مخرجات برنامج spss

وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين درجة الأمان المصرفي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد) خلال الفترة الممتدة من 2008– 2013 للمصارف عينة الدراسة المكونة من ثمانية مصارف خاصة عاملة في القطاع المصرفي السوري (المصرف العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك بيبلوس، بنك عودة، مصرف سورية والخليج، مصرف سورية والأردن، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) توصلنا للنتائج التالية.:

الجدول رقم (8) Model Summary(b)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.908(a)	.824	.803	.02861658	.824	39.292	5	42	.000	1.169

المصدر: مخرجات برنامج spss

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد(R^2) وهي مربع قيمة معامل التحديد(R Square) (0.824) وهي قيمة كبيرة مما يدل على القوة التفسيرية الكبيرة للنموذج، و تدل على أن 82% من التغيرات في المتغير التابع وهو الأمان المصرفي تعود لتغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد) وهذا ما أثبتته نتائج معاملات الارتباط حيث تبين وجود علاقة قوية ومعنوية بين مخاطر رأس المال، مخاطر العائد وعلاقة تأثير معنوية ولكن ضعيفة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وأن 18% فقط من التغيرات في درجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة تعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مشمولة في الدراسة وبالتالي القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (82%) وهي قيمة جيدة. وبلغت الأخطاء المقدرة Std. Error of the Estimate (0.0286) وهي قيمة صغيرة جداً مما يدل على القدرة التنبؤية الكبيرة للنموذج، ويقيسDurbin–Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة (1.169) وهي أكبر من الواحد مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

الجدول رقم (9)ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.161	5	.032	39.292	.000(a)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول السابق نتائج تحليل أنوفا (**ANOVA**) لمتغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة مؤشر اختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج (F=39.292) وهي قيمة جيدة وكانت درجة معنويتها (sig= 000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنوية معامل فيشر لاختبار معنوية النموذج وهذا يشير لأن هذا النموذج معنوي وله دلالة احصائية ويعطي درجة جيدة جداً من التوقع والتنبؤ بتغيرات المتغير التابع (الأمان المصرفي) اعتماداً على تغيرات المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (10) Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.081	.022		3.724	.001
	مخاطر السيولة	-.069	.033	-.155	-2.081	.044

	مخاطر الائتمان	.099	.056	.132	1.779	.083
	مخاطر رأس المال	.289	.030	.807	9.554	.000
	مخاطر سعر الفائدة	.000	.002	-.005	-.079	.937
	مخاطر العائد	-.781	.618	-.106	-1.264	.0213

المصدر: مخرجات برنامج spss

يظهر جدول معاملات نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال .، مخاطر العائد).من خلال اختبار (t) لمعاملات النموذج نلاحظ أنه: فيما يتعلق بمتغير مخاطر السيولة فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر السيولة بلغت قيمته (2.081 −) وكانت قيمة معنويته (sig=0.044) وهي أصغر من الدرجة المعيارية (0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استودنت ومنه رفض الفرضية العدم (لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) **وقبول** الفرضية البديلة **بوجود** علاقة تأثير بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر الائتمان فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر الائتمان حيث بلغت قيمته (1.779) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.083) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05)، مما يدل على عدم معنوية مؤشر استودنت(T) ومنه **قبول** الفرضية العدم **(لايوجد** علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) ورفض الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة وهذا ما أثبتته قيمة معامل الارتباط التي أشارت لعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر سعر الفائدة فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر سعر الفائدة حيث بلغت قيمته (0.079−) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.937) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05) مما يدل على عدم معنوية مؤشر استودنت (T) ومنه قبول الفرضية العدم (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) ورفض الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط الذي كانت ضعيفة جداً وغير معنوية. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر رأس المال فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر رأس المال حيث بلغت قيمته (9.554) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.000) وهي أصغر من الدرجة المعيارية(0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استودنت ومنه رفض الفرضية العدم (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة.وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط الكبيرة التي دلت على وجود علاقة ارتباط قوية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر العائد فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر العائد حيث بلغت قيمته (1.264−) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار

(sig=0.0213) وهي أصغر من الدرجة المعيارية(0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استودنت ومنه رفض الفرضية العدم (لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر العائد والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط التي دلّت على وجود علاقة ارتباط عكسية جيدة بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. ويظهر الجدول رقم (10) قيم (Beta) وهو معامل لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف واحدات القياس ويعطي قيمة التغير التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بصورة مئوية أو نسبية عند كل تغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه وبالتالي تظهر أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً بالمتغير التابع حيث نلاحظ أن بيتا الخاصة بمتغير مخاطر رأس المال هي القيمة الأكبر مما يدل على أن مخاطر رأس المال هي المتغير المستقل الأكثر تأثيراً على الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة خلال الفترة (2008–2013) وبلغت قيمتها (0.807) هذا يعني أنه يتغير درجة الأمان المصرفي بنسبة 80% عند تغير مخاطر رأس المال بمقدار (1%).وبالتالي يمكن التوصل إلى نموذج الدراسة على الشكل التالي :

$$Y= 3.724 - 2.081x_1+1.779x_2+9.554x_3-0.079x_4-1.264x_5$$

حيث أن: Y: درجة الأمان المصرفي x_1: مخاطر السيولة x_2، مخاطر الائتمانx_3، مخاطر رأس المال x_4 مخاطر سعر الفائدة ، x_5.: مخاطر العائد

ولغرض تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد يتم في البداية حساب المعامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة حيث أن($R^2_{X\ OTHERS}$ tolerance = −1)حيث يمثل($R^2_{X\ OTHERS}$) مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير المستقل وبقية المتغيرات المستقلة ثم يتم استخراج معامل (VIF) لكل متغير مستقل (Variance Inflation Factor) ،حيث أن(VIF = 1 / tolerance) يعتبر هذا المعامل مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل (تتميز مشكلة التعدد الخطي بارتفاع تباين معالم النموذج وبالتالي عدم ظهور المعلمة معنوية نتيجة انخفاض قيمة احصائية (t) بالرغم أن المتغير قد يكون مهماً في النموذج) إن الحصول على قيمة لمعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي. بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (10) نجد قيمة (VIF) لمتغيرات النموذج تشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي.[35] .لاختبار وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة يستعمل مايعرف بدليل الحالة (Condition Index) وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل قسمة أكبر جذر مميز على كل من الجذور المميزة[36] مثلاً يحتسب هذا الدليل للحد الثابت كمايلي

$$\text{Condition index} = \sqrt{\frac{3.462}{3.462}} = 1$$

$$\text{للمتغير الأول: Condition index} = \sqrt{\frac{3.462}{0.684}} = 2.250$$

---

[35] **بشير ، سعد زغلول ،2003، دليلك إلى البرنامج الاحصائي spss الإصدار العاشر ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،الجهاز المركزي للإحصاء/ جمهورية العراق،ص165.**

[36] **الجاعوني ،فريد ،2006. أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ل177) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24، العدد الثاني ، 2008،ص244**

فإذا زادت قيمة الدليل عن 15 فهذا مؤشر على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطي. أما إذا زادت عن 30 فهذا مؤشر على خطورة المشكلة ونلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن أكبر قيمة للدليل هي (13.250) مما يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج الذي تم اختياره

الجدول رقم (11) Collinearity Diagnostics(a)

Condition Index	Variance Proportions					
	(Constant)	مخاطر السيولة	مخاطر الائتمان	رأس مخاطر المال	سعر مخاطر الفائدة	مخاطر العائد
1.000	.00	.00	.02	.01	.02	.01
1.905	.00	.00	.00	.03	.00	.40
2.235	.00	.00	.41	.00	.36	.00
2.665	.00	.00	.26	.06	.59	.01
5.676	.04	.10	.21	.75	.01	.55
13.250	.95	.89	.10	.14	.02	.03

المصدر: مخرجات برنامج spss

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- توجد علاقة ارتباط غير قوية عكسية وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والأردن ،مصرف سورية والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.

2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية و لايوجد تأثير بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والأردن ،مصرف سورية والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013. .

3- لاتوجد علاقة ارتباط ولا تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والأردن ،مصرف سورية والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.

4- توجد علاقة ارتباط قوية وتأثير قوي جداً لمخاطر رأس المال (كفاية رأس المال)على درجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيمو

السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والأردن ،مصرف سورية والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.

5- أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي حيث أن كفاية رأس المال تمثل الجزء الأكبر من درجة الأمان المصرفي .وإن زيادة كفاية راس المال بنسبة 1 بالمية يؤدي إلى زيادة درجة الامان المصرفي بنسبة 32.5% من خلال النموذج الذي تم الحصول عليه.

6- تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمصارف، وذلك لاحتياجاتها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية.لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقد أظهرت النتائج التحليلية أن زيادة السيولة بمقدار (1%) تؤدي لزيادة درجة الأمان المصرفي بنسبة 9.5%.

7- يوجد علاقة تأثير بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة.وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط التي دلّت على وجود علاقة ارتباط عكسية جيدة بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

8- تم التوصل للنموذج الكمي الذي يوضح العوامل المؤثرة بدرجة الامان المصرفي ومقدار الأثر من خلال معاملات النموذج:

$$Y= 3.724-2.081x_1 +1.779\ x_2\ 9.55+x_3\ 0.079-x_4-1.264x_5$$

حيث أن: Y: درجة الأمان المصرفي x_1: مخاطر السيولة x_2، مخاطر الائتمان،x_3، مخاطر رأس المال : x_4مخاطر سعر الفائدة، x_5.: مخاطر العائد.

التوصيات:

1.ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل العائد ويتطلب ذلك الالتزام بالنسب المالية التي يحددها مصرف سورية المركزي ذات الصلة بالسيولة القانونية، وكفاية رأس المال .

2.ضرورة التركيز على كفاية رأس المال في المصرف لما لهذا العامل من تأثير كبير على درجة الأمان المصرفي بحيث يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف، ومواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار .

3.الاستفادة من النموذج الذي توصلت إليه الدراسة وتطويره إلى نماذج أكثر تطوراً خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول:

$$Y= 3.724-2.081x_1 +1.779\ x_2\ 9.55+x_3\ 0.079-x_4-1.264x_5$$

حيث أن: Y: درجة الأمان المصرفي x_1: مخاطر السيولة x_2، مخاطر الائتمان،x_3، مخاطر رأس المال : x_4مخاطر سعر الفائدة، x_5.: مخاطر العائد

4.لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر المذكورة على درجة الأمان المصرفي وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفي المطلوبة لكل مصرف.

5.ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث أكثر تعمقاً والاستعانة بسلاسل زمنية أطول في السنوات القادمة للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الامان المصرفي ،والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها.

6.العمل على تطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية ، وبيان خطورة غياب ذلك ومايترتب من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي .

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1.أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد – إدارة الائتمان – دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى،، عمإن – الأردن.،1999

2.اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي، مطبعة وائل، الطبعة الثإنية، عمإن، الأردن، 2004.

3.بشير، سعد زغلول ،2003، دليلك إلى البرنامج الاحصائي spss الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،الجهاز المركزي للإحصاء/ جمهورية العراق.

4.التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي.– الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) – دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمإن، الأردن. 2004.

5.الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٠ م،" **إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الأردن،عمان .

6.الجاعوني ،فريد ،2006. أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوينة ،المجلد 24، العدد الثاني، 2008،.

7.حشاد، نبيل،. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية– موسوعة بازل الثإنية – الجزء الثإني، رياض الصلح، بيروت، لبنإن، 2005،

8.حمّاد، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،.

9.حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007، .

10.حماد. طارق عبد العال،.إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،..

11.حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام" ,الإدارة الحديثة في البنوك التجارية, السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية – البنوك العربية"،الإسكندرية :الدار الجامعية ٢٠٠٤ م .

12.حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية" ,**مدخل معاصر في الإدارة المالية**"،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2002.

13.خريوش والزعبي والعبادي،(، بعنوان " :العوامل المؤثرة على درجة(الأمان المصرفي الأردني – دراسة ميدانية، 2004، .

14.سليمان، أسامة. ربيع، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الطبعة الثانية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2007. .

15.الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، .

16.شماع، خليل، طبيبعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350

17.عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)

18.العبيد، عبد الرحمن ،معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss، 2009، منشورات جامعة حلب، جامعة حلب، سورية،

19.عقل، مفلح ،2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.

20.الفرا، ماجد، مقداد، محمد،" مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية"، فلسطين، غزةالفرا، المقداد، 2004،

21.القضماني، عادل ،.ابحاث في تحليل البيانات باستخدام spss، منهجية البحث العلمي، محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج spss في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2011

22.كوكش ، ربا ، 2012، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الامان المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق

23.محمود، عبد العزيز محمود،.الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003.،

24.مطر، محمد وثيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية – دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى،، عمإن، الأردن، 2005،.

25.النعيمي، شهاب الدين،" قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات– ٢٠٠٢ م) العلوم الإدارية– ، المجلد ٢٩ العدد(1.)

المراجع باللغة الانكليزية :

1.An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004

2.Crouhy,Michel, Dang Alai And Robert Mark Risk Management , Mc Craw Hill, Newyork. ,(2001).

3.Hill International Edition Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw ،2009.

4.Keegan, Mary, Management of Risk **"Principles and Concepts** HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004**"**, p9 www.hm-treasury.gov.uk

5. **Madura, J**, Financial Markets and Institutions, South-Western College Publishing, pp2001

6.Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey ***"Corporate Finance"***, McGraw-Hill, ,2004,..